الأمم المتحدة S/2017/784

مجلس الأمن

Distr.: General
15 September 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي مدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب إلي فيه أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والحالة الإنسانية، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم التقرير أيضا استعراضا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في وقف الأعمال العدائية والعودة إلى مسار الحوار وتحقيق الشمولية على صعيد المشاركة في الحكومة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام). وتقود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية جهودا ترمي إلى عقد منتدى تنشيط رفيع المستوى في ما تعتبره محاولة أخيرة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وفي الوقت نفسه، يجري الاضطلاع حاليا بمبادرات أخرى مختلفة تهدف أيضا إلى إيجاد حل سياسي للنزاع، بما في ذلك الحوار الوطني ومبادرة من رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، لإعادة توحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣ – غير أن هذه المبادرات لم تظهر حتى الآن تقدما ملموسا صوب الحد من النزاع أو تعزيز تنفيذ اتفاق السلام. وقامت الحكومة بإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة من خلال الحوار الوطني وأعلنت اعتزامها إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاق السلام. وما زالت رموز المعارضة خارج البلد مترددة في الانخراط في الحوار الوطني بحجة أن الظروف ليست مواتية لإجراء حوار حقيقي وأن الطرائق اللازمة لإشراك المعارضة و ”الجماعات المستبعدة“ في عملية الهيئة الحكومية الدولية

الرجاء إعادة استعمال الورق

لا تزال قيد النقاش. وفي الوقت نفسه، ظلت الحالة الاقتصادية متردية ولا تزال تؤجج الإحباط العام، على الرغم من بعض الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع تدابير للتقشف المالي.

التطورات السياسية الوطنية

٤ - في ٩ تموز/يوليه، أكد الرئيس سلفا كير في رسالة وجهها إلى الأمة بمناسبة الذكرى السنوية السادسة للاستقلال على الجهود التي تبذلها حكومته من أجل تعزيز السلام والأمن، وأشار إلى إعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد وأصدر عفوا عاما. وشدد على أن اتفاق السلام والحوار الوطني الجاري هما السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق السلام. ومع ذلك، لم يُحترم اتفاق وقف إطلاق النار ولا اتفاق السلام على نطاق واسع ولم يتم تنفيذهما تنفيذا حقيقيا.

٥ - وعقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم (اللجنة المشتركة) اجتماعات عامة في ١٢ تموز/يوليه و ٢٤ آب/أغسطس. وقدمت اللجان العاملة التقنية الست التابعة للجنة المشتركة تقارير مرحلية عن التقدم المحرز في تنفيذ كل من الفصول المواضيعية في اتفاق السلام ليُسترشد بها في المناقشات العامة. وعلى وجه التحديد، دعا أعضاء اللجنة التابعة للجنة المشتركة الحكومةَ إلى الإسراع بسن مشروع قانون ينص على إدخال التعديلات اللازمة لمواءمة الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ مع اتفاق السلام. وقدمت اللجنةُ الوطنية لتعديل الدستور مشروعَ القانون إلى وزارة العدل والشؤون الدستورية في ١٣ نيسان/أبريل ولكنه لا يزال قيد الاستعراض. وتلك الأثناء، بدأت اللجنة الوطنية لمراقبة الدستور بتعديل قوانين الأمن القومي ذات الصلة، وأجرت مشاورات أولية بشأن تنقيحات القانون المتعلق بالأحزاب السياسية وقانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢.

٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، استبدل الرئيس كير ستة من أعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المرتبط بالجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان التابع للنائب الأول السابق للرئيس، رياك مشار، بمعينين جدد موالين لفصيل النائب الأول للرئيس تابان دينق قاي، مما أدى إلى زيادة توطيد وجود هذا الأخير في الحكومة. وفي ١٤ و ٢٧ تموز/يوليه، أعلن رياك مشار تعيين حكّام جدد لـ ٩ من الولايات الاتحادية البالغ عددها ٢١ ولاية وذلك بناء على اقتراح فصيله.

٧ - وعقدت اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الوطني اجتماعات عامة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ٨ حزيران/يونيه، تم في إطار الاجتماعات العامة إنشاء ١٥ لجنة فرعية لإجراء مشاورات مواضيعية وعلى المستوى المحلي. وتواصل وفدان خاصان مع زعماء المعارضة المقيمين خارج البلد بما في ذلك في الخرطوم ونيروبي. وقاد الرئيس المشارك للجنة التوجيهية وفدا خاصا للقاء رياك مشار في ٢٨ حزيران/يونيه في جنوب أفريقيا، لكن الوفد لم يتمكن من الاجتماع به. وسافر الوفدان أيضا إلى الخرطوم وأديس أبابا ونيروبي لمواصلة جهود الاتصال. وفي الفترة من ٣ إلى ٢٨ تموز/يوليه، عقدت اللجنة التوجيهية حلقة دراسية بشأن الدروس المستفادة على الصعيد الدولي من إدارة الحوارات لأعضائها، وقامت الأمم المتحدة والشركاء الآخرون بتقديم الدعم التقني في هذا الصدد. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة التوجيهية انطلاق الأعمال التحضيرية لبدء المشاورات دون الوطنية في أيلول/سبتمبر.

٨ - وفي ١٥حزيران/يونيه، أصدر أعضاء فرقة عمل المجتمع المدني التطوعية لتنفيذ اتفاق السلام وثيقة موقف مشترك بشأن عملية الحوار الوطني أعربت فيها عن القلق من أن هذه العملية قد تتأثر سلبا

من جراء القيود المفروضة على حرية التعبير، وعدم مشاركة الجماعات المعارضة، واستمرار الأعمال العدائية، وتشكيل اللجنة التوجيهية وتحيّزها، وعدم الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وانعدام الثقة في أطراف النزاع. ودعت فرقة العمل إلى أن يركز الحوار الوطني على الشواغل الوطنية، مثل الرؤية والهوية والوحدة، وإصلاحات القطاع الأمني والإصلاحات الاقتصادية، والمظالم التاريخية، وتوزيع الموارد الطبيعية، والحوكمة.

٩ - وبالنظر إلى استمرار عدم مشاركة المرأة في عملية السلام، قامت إحدى مجموعات المجتمع المدني المسماة المنتدى الشهري لنساء جنوب السودان، في ٢٩ حزيران/يونيه، بإصدار تحليل للفجوة الجنسانية في تنفيذ اتفاق السلام. وسلطت الضوء على عدم التقيد بالحصة المخصصة لمشاركة المرأة في السلطة التنفيذية المحددة بنسبة ٢٥ في المائة، وأوصت بتعيين مزيد من النساء في المناصب الحكومية الرئيسية.

العمل على الصعيد الإقليمي

١٠ - عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دورتها الاستثنائية الحادية والثلاثين بشأن جنوب السودان في ١٢ حزيران/يونيه في إثيوبيا، وعقدت العزم على عقد منتدى رفيع المستوى لتنشيط الأطراف في اتفاق السلام، بما في ذلك الجماعات المستبعدة، لإعادة تطبيق وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام. وفي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، أشار اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية في جوبا إلى رد الحكومة الإيجابي على إنشاء المنتدى، ورحب بالتزام الرئيس كير بالتعاون وتنفيذ قرارات مؤتمر قمة ١٢ حزيران/يونيه. وفي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس، عقدت الهيئة الحكومية الدولية اجتماعا للخبراء في إثيوبيا لإتاحة الفرصة لسكان جنوب السودان الذين لن يشاركوا رسميا في المشاركة في المنتدى لتقديم توصيات من أجل عملية التنشيط.

١١ - وفي ١٦ حزيران/يونيه و ٢٠ و ٢٧ تموز/يوليه، قام رئيس أوغندا بتيسير عقد ثلاثة اجتماعات بين فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان في سياق تنفيذ اتفاق أروشا لعام ٢٠١٥ بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية. وكان فصيل الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لتابان موجودا فيها. ودُعي الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة رياك مشار إلى إيفاد ممثليه إلى الاجتماعات، لكنه رفض العرض. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة وفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان برئاسة النائب الأول للرئيس تابان دينق قاي، وفصيل المحتجزين السابقين التابع للحركة الشعبية بقيادة رييكا نيودنغ قرنق بتوقيع إعلان ينص على إنشاء فريق عامل للبدء بتفعيل تنفيذ اتفاق أروشا، كما دعت رياك مشار والفصائل الأخرى التابعة للحركة الشعبية إلى الانضمام إلى عملية إعادة التوحيد. وفي ٢٧ تموز/يوليه، انتقد الفصيل الموالي لمشار المحادثات في أوغندا بوصفها ”استهزاء“ بعملية إعادة توحيد الحركة الشعبية.

١٢ - وقام الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، رئيس مالي السابق ألفا عمر كوناري، بزيارة جوبا مرتين، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ومن ٢٧ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر. وخلال هاتين الزيارتين، اجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس كير، ومسؤولين رئيسيين مشترِكين في الحوار الوطني، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمناقشة الحالة العامة في جنوب السودان ومساهمة الاتحاد الأفريقي في استعادة السلام والاستقرار في البلد.

التطورات السياسية الأخرى

١٣ - في ١١ تموز/يوليه، قام رئيس الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بتعيين قيادة جديدة للجان الدائمة للجمعية البالغ عددها ٢٥ لجنة، وشكلت نسبة النساء في هذه القيادة سبعة من الرؤساء وثمانية من نواب الرؤساء. وتم تخصيص سبعة عشر من الرؤساء و ١٧ من نواب الرؤساء للحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة، وستة رؤساء وستة من نواب الرؤساء لفصيل الجناح المعارض في الحركة الشعبية الموالي لتابان دينق، ورئيس ونائبان للرئيس للأحزاب السياسية الأخرى ورئيس لقادة الحركة الشعبية. وحلت التعيينات مأزقا كان قد طال أمده في الجمعية في أعقاب التغييرات القيادية المتنازع عليها التي أجراها رئيس الجمعية في قيادة اللجنة في آذار/مارس والتي أدت إلى تعطيل الأعمال البرلمانية لمدة ثلاثة أشهر.

١٤ - وردا على الإضراب القضائي الجاري الذي دعت إليه الجمعية العامة للقضاة في ١٢ تموز/يوليه، عزل الرئيس كير ١٤ من القضاة من مناصبهم، مستندا إلى حكم دستوري يسمح بعزل القضاة بدواعي ''سوء السلوك'' وغير ذلك من الأسباب التي تستند إلى توصية المفوضية القومية المعنية بالجهاز القضائي. وطالب القضاة المضربون بتقديم الدعم المالي واللوجستي الكافي للقضاة، وزيادة مرتباتهم، واستقالة رئيس القضاة. وفي حزيران/يونيه، قدمت لجنة حكومية أنشأها الرئيس كير في نيسان/أبريل للنظر في تظلمات القضاة استنتاجاتها إلى الرئيس، ورفضت فيها جميع هذه المطالب.

التطورات الاقتصادية

١٥ - لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات اقتصادية خطيرة. ولا تزال الإيرادات الحكومية محدودة ويعزى ذلك أساسا إلى الانخفاض النسبي في أسعار النفط وانخفاض صافي إنتاج النفط، الذي يبلغ حاليا حوالي ٠٠٠ ١١٨ برميل في اليوم، مقارنة مع ٠٠٠ ١٣٠ برميل في اليوم في الربع السابق من السنة. كما أدى التضخم واستمرار تراكم متأخرات المرتبات إلى إضعاف القدرة الشرائية للأسر المعيشية، وهو ما فاقمه انهيار قيمة جنيه جنوب السودان أمام دولار الولايات المتحدة. وازداد المؤشر السنوي لأسعار الاستهلاك بنسبة ١٥٤,٦ في المائة من تموز/يوليه ٢٠١٦ حتى تموز/يوليه ٢٠١٧، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الأغذية. ولا يزال انعدام الأمن والتشرد يعوقان الإنتاج الزراعي، ولا سيما في منطقة الاستوائية الكبرى. وفي ٢٨ آب/أغسطس، اعتمد البرلمان الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧؛ ويبلغ مجموعها ٤٦,٤٨٧ بليون من جنيهات جنوب السودان بما يشمل التعديلات، وهو ما يتجاوز الموارد المتاحة بمقدار ١٦,٨ بليون من جنيهات جنوب السودان. وخلال المداولات، ناقش البرلمانيون التوقعات الاقتصادية في البلد، ورفع الدعم عن الوقود، وتعديل معدلات الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى. وأعلن وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية عن تشكيل أمانة للاضطلاع بدور ريادي في عملية تصميم وتنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية ثلاثية السنوات تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٦ - على الرغم من وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلن عنه الرئيس كير في أيار/مايو ودعوة جميع الجماعات المسلحة لاحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية، لم تتحسن الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ألحق النزاع أضراراً بجميع مناطق البلد تقريباً. وتواصلت العمليات العسكرية

في أجزاء من أعالي النيل الكبرى وبعض مناطق ولايات الاستوائية، واستمرت التوترات في منطقة بحر الغزال الكبرى. وفي ٢٩ آب/أغسطس، نقلت وسائط الإعلام المحلية عن وزير الدفاع إنذاره بأن العفو العام الذي أعلنه الرئيس كير ليس ''مفتوحاً''، وفي مقابلة مع إذاعة مرايا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أُجريت في ٣١ آب/أغسطس أكد على توجيهاته الرسمية المتعلقة بمنح القوات المتمردة إنذاراً نهائياً لفترة ٣٠ يوماً لكي تعلن عن نيتها النظر في ترتيبات وقف إطلاق النار وإلا مواجهة هجمات حكومية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٧ - بقيت الحالة الأمنية متقلبة في أعالي النيل الكبرى مع وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في مقاطعة الرنك في ٧ و ١٤ حزيران/يونيه في قريتي بابنغ وأتام وفي ٥ تموز/يوليه في منطقة قوز التبون. وفي مقاطعة مانيو، اشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في بلدتي كولا وكويك في ١٣ حزيران/يونيه وفي كاكا في ١٨ و ٢٠ و ٢٦ تموز/يوليه. واستمرت عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان في التغلغل في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، مع وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢٩ حزيران/يونيه في ماتيانق، مما تسبب في تشريد المدنيين. وفي ٦ و ٧ تموز/يوليه، نقل ٢٥ عاملاً في المجال الإنساني من باغاك بسبب انعدام الأمن في المنطقة. واستمرت الاشتباكات مع وصول الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مايووت وفي ٨ آب/أغسطس أكد الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار للبعثة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطر على باغاك في ٦ آب/أغسطس. ولكن أفيد أن المعارضة تمكنت من استعادة السيطرة على أجزاء من باغاك في ١٠ آب/أغسطس. ولا يزال الجانبان موجودين في منطقة باغاك وكلاهما يدعي منذ ذلك الحين سيطرته عليها.

١٨ - وكانت الحالة الأمنية متوترة في ولاية الوحدة، حيث وردت تقارير عن اندلاع نزاعات محلية وانعدام الأمن. وتواصَل ورود تقارير للبعثة تفيد بقيام الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق في مقاطعة قويت، بما في ذلك محاولات لتجنيد العاملين في المجال الإنساني قسراً. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، تبادل الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار إطلاق النار في منطقة جير في مقاطعة لير. وفي كويرغيني بمقاطعة قويت، لاحظت البعثة إجراء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق عرضاً عسكرياً في ٤ تموز/يوليه بيّن خلاله نائب وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين خطة الحكومة الرامية إلى إعادة إدماج قوات فصيل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأبلغ قائد الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً عن انسحاب قوات الجيش الشعبي من بيلينغ في مقاطعة لير. غير أن الاشتباكات استمرت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لمشار في مقاطعة لير.

١٩ - وفي جونقلي، ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة. وأفاد قائد لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيبور بأن معظم جنود الجيش الشعبي المتمركزين في راتي في مقاطعة بوشالا قد هجروا ثكناتهم بسبب الافتقار إلى الغذاء وتأخر المرتبات. وفي ١٣ حزيران/يونيه، رفض جنود في الجيش الشعبي منح الإذن

لطائرة تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة بالإقلاع من مطار بوشالا، وقاموا، بذريعة تقديم تظلمات بسبب عدم تسديد مرتباتهم، باحتجاز الطائرة وطاقمها وركابها لبعض الوقت، ثم أطلقوا سراحهم لاحقاً في ١٤ حزيران/يونيه. وزعم قائد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في لانكيين أن القوات الحكومية في وات هاجمت في ١٠ تموز/يوليه منطقة ولقاك في مقاطعة أكوبو، ولكن أفيد أن قوات الجناح المعارض قد تصدت لها.

منطقة الاستوائية الكبرى

٢٠ - كانت الحالة الأمنية في بعض مناطق ولايات الاستوائية متوترة، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة، فضلاً عن قتل مدنيين ونصب كمائن على طول الطرق الرئيسية. وكانت الحالة الأمنية في ولاية شرق الاستوائية متوترة بشكل خاص في محيط توريت، مع اندلاع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وفي ٨ حزيران/يونيه، تعرضت قافلة من المركبات يواكبها الجيش الشعبي لتحرير السودان لكمين، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٨ مدنياً، منهم سبع نساء، وجنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأفيد عن تبني الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار المسؤولية عن الهجوم. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفيد بأن رجالاً مسلحين أطلقوا النار على سيارة حاكم إماتونج في طريق توريت - كاتير. وفي اليوم التالي، نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان عملية عسكرية ضد عناصر في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في جنوب توريت، وأفيد عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وأبلغ عن اندلاع مزيد من الاشتباكات في ٢٠ حزيران/يونيه.

٢١ - وفي ولاية وسط الاستوائية، تواصل ورود تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، زعم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من كايا اشتبكت مع قوات المعارضة في يولدو في مقاطعة موروبو، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. واستمر انعدام الأمن أيضاً على طول الطرق. وفي ٧ حزيران/يونيه، أفيد بأن رجالاً مسلحين أطلقوا النار على مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية على طول طريق ياي - لينيا، مما أدى إلى إصابة شخص واحد. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قتِلَ ثلاثة أشخاص وأصيب اثنان آخران بجروح عندما نصب مسلحون كميناً لمركبتين تجاريتين بين كيني ولوكا. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفيد عن مقتل ضابط في جهاز الشرطة الوطنية في كمين على طريق تركيكا - مينغكامان. وقد استمر العنف المسلح في عرقلة حرية الحركة في الشرايين الأصلية التي تربط بين جوبا وبور وبين جوبا ويبور. وفي ٢٦ آب/أغسطس، قتل صحافي أمريكي يزعم أنه كان مرافقا للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، في الاشتباكات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في كايا، في ولاية وسط الاستوائية. واتهم الطرفان بعضهما البعض بإشعال فتيل القتال.

٢٢ - وفي ولاية غرب الاستوائية، استمر انعدام الأمن على الصعيد المحلي، في حين واصلت حكومة قبودوي بذل جهودها الرامية إلى إدماج العناصر المسلحة. وفي ٢ حزيران/يونيه، أفادت السلطات المحلية بأن جماعة مسلحة هاجمت مركز شرطة محلياً في يري بيام، في مقاطعة مفولو. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفيد عن مقتل ضابطين في جهاز الشرطة الوطنية وإصابة اثنين آخرين بجروح عندما هاجم مسلحون مركزاً للشرطة في مريدي. وحصلت أيضاً توترات محلية في مقاطعة يامبيو، حيث أفادت التقارير عن

وقوع حوادث في مخيم للمشردين داخلياً في بنغاسو وعن وجود توترات بين قبيلتي أزاندي وجوربري. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أبلغ عن مقتل شخص واحد واختطاف شخصين عندما هاجم مسلحون أعضاءَ في قبيلة جوربري في المنطقة. وفي ٣ تموز/يوليه، أحرقت ستة منازل لأفراد جماعة أزاندي في مقاطعة يامبيو، على طول طريق بازنقوا.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٣ - كانت الحالة الأمنية في منطقة بحر الغزال الكبرى متوترة أيضاً، مع ورود تقارير تفيد بوقوع اشتباكات متقطعة وحوادث أمنية شاركت فيها القوات الحكومية وجماعات مسلحة. واستمر التوتر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر المعارضة في جنوب واو. ففي ١٥ حزيران/يونيه، ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان أمام البعثة بأن اشتباكات وقعت بينه وبين عناصر المعارضة في منطقة بازيا. وأفاد بعض المدنيين بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان اشتبك مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في منطقة بقاري في ٢٠ حزيران/يونيه. ووقعت اشتباكات في بورو المدينة في غرب بحر الغزال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في ٥ و ٦ تموز/يوليه، مما أدى إلى وقوع ١٧قتيلاً من الجانبين، وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد ذلك استعادة سيطرته على بورو المدينة. وفي شمال بحر الغزال، وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعة مسلحة بالقرب من شرق أويل والحدود مع السودان، في ١٢ حزيران/يونيه. وسيّرت البعثة دورية إلى مقاطعة باك لمتابعة الهجمات المزعومة على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في أدويل بيام في ٢٨ حزيران/يونيه. وزعم مسؤولو المقاطعة أن رحّل المسيرية من السودان نفذوا الهجوم الذي أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

٢٤ - وفي ولاية البحيرات، أفادت التقارير عن وقوع حوادث أمنية كثيرة. فقد أفيد عن إصابة مفوض مقاطعة رمبيك بجروح طفيفة نتيجة تعرضه لكمين في مقاطعة رمبيك الوسطى في ١٤ حزيران/يونيه. وفي مقاطعة رمبيك الشرقية، أفادت التقارير بأن رجالاً مسلحين نهبوا أحد كبار أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان وثلاثة حراس شخصيين على الطريق المؤدي إلى أدويل بيام في مقاطعة رمبيك الشرقية. وفي الوقت نفسه، نفذت قوات منظمة في بلدة رمبيك عملية نزع سلاح قسري في ٢٨ حزيران/يونيه. ووفقاً لما ذكره أحد المسؤولين في البحيرات الغربية، ستمتد عملية نزع السلاح إلى تجمعات رعي الماشية فيها.

النزاع القبلي

٢٥ - بالتوازي مع النزاع الوطني الأوسع نطاقاً، انعكس التوتر بين القبائل على البيئة الأمنية في مناطق مختلفة من البلد. فقد استمر التوتر بين قبيلتي بور دينكا ومورلي في ولاية جونقلي، على الرغم من التوقيع على وقف الأعمال العدائية في أيار/مايو. وفي ١٥ تموز/يوليه، تعرضت كوليريك لهجوم على يد أفراد من قبيلة مورلي خلّف ما لا يقل عن ٣١ قتيلاً و ٢٠ جريحاً إضافةً إلى اختطاف العديد من الأطفال وأفيد عن سرقة ٠٠٠ ٧ رأس من الماشية. وأدى العنف إلى مستويات كبيرة من الدمار، بما في ذلك حرق منازل كثيرة. ولم تنشر بعد لجنة التحقيق التي أنشأها النائب الأول للرئيس تابان دينق قاي النتائج التي توصلت إليها.

٢٦ - وفي منطقة بحر الغزال الكبرى، تصاعدت دوامات العنف القبلي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بين قبيلتي أبوك وأغوك في قوقريال وامتدت إلى أجزاء من مناطق تونج وواو وشرق أويل المجاورة. ومن ثمَّ، أعلن الرئيس كير في ١٧ تموز/يوليه حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في قوقريال وفي بعض الأجزاء من تونج وواو وشرق أويل. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أدى العنف القبلي في منطقة البحيرات بين القبائل المتفرعة من قبيلة دينكا إلى وقوع ١٩ إصابة في صفوف المدنيين.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٧ - ظل التشرد مدفوعا بالنزاع والجوع: فقد اضطر ما يزيد عن ٣,٩ ملايين من سكان جنوب السودان إلى الفرار من منازلهم، حيث بلغ عدد المشردين داخلياً ١,٩ مليون شخص وتجاوز عدد اللاجئين إلى إثيوبيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا المليوني شخص. وحتى ١٨ آب/أغسطس، كانت أوغندا وحدها تستضيف أكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان، ومعظمهم من النساء والأطفال. ووفقاً للخطة المنقحة لإغاثة اللاجئين المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بوضع اللاجئين في السودان والتي وُضعت بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باتت أزمة اللاجئين القادمين من جنوب السودان أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في العالم.

٢٨ - وما فتئت الاحتياجات الإنسانية تزداد بسبب تأثير النزاعات المسلحة، وتدهور الظروف الاقتصادية والمرض والعنف القبلي والتشرد في أجزاء كثيرة من البلد. وبلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات غير مسبوقة في جنوب السودان في حزيران/يونيه، إذ يقدر أن ٦ ملايين شخص (٥٠ في المائة من السكان) كانوا يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، بمن فيهم ١,٧ مليون على حافة المجاعة. وعلى الرغم من أن تعبئة استجابة إنسانية متعددة القطاعات وواسعة النطاق تمكنت من وقف المجاعة المعلن عنها على الصعيد المحلي في شباط/فبراير في لير ومايندييت في ولاية الوحدة، قدِّرَ أن ٤٥ ٠٠٠ شخص يواجهون مستوى كارثياً من انعدام الأمن الغذائي (مجاعة) في مقاطعات كوش ولير ومايندييت في ولاية الوحدة وكذلك في مقاطعة أيود في ولاية جونقلي.

٢٩ - ولا يزال السكان أكثر عرضة للإصابة بالأمراض بسبب استمرار النزاع والأزمة. ومع وصول موسم الملاريا إلى ذروته، أبلغ عن ١,٣ مليون حالة إصابة بهذا المرض وعن قرابة ٢ ٥٠٠ حالة وفاة مرتبطة به منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حصل التفشي الأخطر لمرض الكوليرا في جنوب السودان منذ استقلاله. فبلغ عدد حالات الإصابة بالكوليرا إجمالاً ١٩ ٨٥١ حالة، منها ٣٥٥ حالة وفاة (بلغت نسبة الوفيات من الحالات المصابة ١,٨ في المائة)، وأبلغ عن هذه الحالات في ٢٦ مقاطعة في أنحاء جنوب السودان حتى ١٣ آب/أغسطس. وأبلغ عن ١ ٠٢٤ حالة إصابة بمرض الحصبة، منها ٢٤ حالة وفاة، أغلبها بين الأطفال دون سن الخامسة.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وصل عدد حوادث تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى مستواه الأعلى في عام ٢٠١٧، فبلغ مجموعه ١٠٠ حالة و ١٣٦ حالة على التوالي. وأفاد الشركاء عن زيادة كبيرة في الحوادث التي تشهد أعمال عنف ضد الموظفين والأصول، حيث وصلت إلى ٤٦ حالة في حزيران/يونيه و ٤٩ في تموز/يوليه بالمقارنة مع ٢٩ حالة في أيار/مايو. وأدى انعدام الأمن أيضاً إلى تعطيل عمليات المعونة والإرغام على نقل ما لا يقل عن ٧٠ عاملاً في المجال الإنساني من مناطق في أعالي النيل والوحدة وجونقلي وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال. وشملت أعمال العنف ضد العاملين في

مجال تقديم المعونة والأصول أعمال اقتحام، ونهباً للإمدادات الإنسانية والأصول، واعتداءات جسدية. وتعرض ما لا يقل عن ١٨ مجمعاً للمساعدات الإنسانية (مكاتب ومساكن ومستودعات) لأعمال اقتحام في أنحاء البلد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، مما أسفر عن نهب الإمدادات الإنسانية، منها ما يزيد عن ٦٧٠ طناً من المواد الغذائية. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أطلق سراح متطوعين في الأمم المتحدة في وسط الاستوائية كانت قد احتجزتهما قوات المعارضة على مدى أكثر من أسبوع.

٣١ - وعلى الرغم من ازدياد خطورة ظروف العمل، رفع عمال المساعدة الإنسانية مستوى استجابتهم، عن طريق إجراء مفاوضات مكثفة لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومواصلة الدعوة لضرورة إيصالها مجاناً وبأمان ومن دون عوائق. وفي عام ٢٠١٧، وصلت المساعدة الإنسانية وتوفرت الحماية لأكثر من ٣,٨ ملايين شخص حتى الآن. ويشمل ذلك تلقّي ٢,٥ مليون شخص مساعدات غذائية، ووصول أكثر من مليون شخص إلى مصادر مياه محسنة، ومعالجة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وتلقيح ٦٥٣ ٦٢٩ ١ طفلاً، تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٩ أشهر، ضد مرض الحصبة.

٣٢ - وظل النقص في التمويل يشكل تحدياً، حيث موِّلَت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ بنسبة ٦٥ في المائة فقط، مما ترك نقصاً قدره ٥٧٨ مليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام التي كُلِّفت بها البعثة

ألف - حماية المدنيين

٣٣ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اتباع نهج ثلاثي المستويات لكفالة حماية المدنيين. ففي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، بذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لإشراك السلطات الوطنية والمحلية وكبار المسؤولين العسكريين. وفي هذه المساعي، شدّد ممثلي الخاص على مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين وضرورة وقف الأطراف الأعمال العدائية وكفالة وصول البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من دون عوائق. وعقدت البعثة أيضا ٢٨ حلقة عمل على المستوى دون الوطني بشأن إدارة النزاعات والمصالحة والتماسك الاجتماعي واستفاد منها ما مجموعه ٦٥٨ ١ مشاركا، بعضهم من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، بمن فيهم ممثلون عن الحكومة المحلية والزعماء التقليديون والشباب والنساء.

٣٤ - وفي كواجوك، يسَّرت البعثة إجراء حوار على مستوى القيادات المحلية للمساعدة في التخفيف من أعمال العنف القبلي المتكررة بين قبيلتي أبوك وأغوك في قوقريال. وفي رومبيك، دعمت البعثة عقد مؤتمر متابعة من أجل تعزيز الهجرة الرعوية السلمية عبر الحدود بين أمادي وقوك والبحيرات الشرقية والبحيرات الغربية وتركاكا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آب/أغسطس. وفي يامبيو، أجرت البعثة، بالتعاون مع سلطات غبوديو، سلسلة من الحوارات المجتمعية للتخفيف من حدة التوترات القائمة بين مختلف المجموعات العرقية.

٣٥ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، كانت البعثة، في ٢٩ آب/أغسطس، توفر الحماية لـ ٩٦٩ ٢١٢ من الأشخاص المشردين داخليا في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة. ويشمل ذلك ٦٨٣ ١١٤ شخصا في بانتيو و ٤٤٨ ٣٨ في جوبا و ٤٠٢ ٢٤ في

ملكال و ٦٥١ في ملوط و ٩٤٠ ١ في بور و ٨٤٥ ٣٢ في واو. ولا تزال منطقة الحماية المؤقتة في لير، في جنوب ولاية الوحدة، توفّر ملاذا أيضا لأكثر من ٠٠٠ ١ شخص من المشردين داخليا. وكان هناك ما مجموعه ٦١٤ من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم حوادث أمنية خطيرة داخل المواقع محتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في جوبا وملكال وبانتيو من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن أجل تعزيز الطابع المدني للمواقع، أجرت البعثة حملات توعية في بانتيو وملكال وواو بشأن الضوابط ذات الصلة السارية في المواقع. وفي ٢٨ تموز/يوليه، اخترق ٢٢ جنديا من جنود المعارضة محيط موقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو. ثم اجتمعت البعثة مع قادة النازحين للتأكد من أن الجنود قد أُصطُحبوا إلى خارج موقع الحماية. كما استمر أفراد حفظ السلام في بانتيو في التدخل لمنع محاولات التجنيد القسري للمدنيين التي تقوم بها الجماعات المسلحة مباشرة خارج المواقع، وقاموا في الآونة الأخيرة بإنقاذ ثلاثة شبان مختطفين في ٢٣ آب/أغسطس.

٣٦ - وواصلت البعثة التركيز على منع أعمال العنف ضد المدنيين في المناطق الواقعة خارج مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وردعها والتخفيف من حدتها. وشملت الجهود استمرار النشر الاستباقي وتسيير الدوريات، بما في ذلك الدوريات الراجلة المتكاملة التي تتألف من أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين بهدف تسهيل التعامل مع المجتمعات المستضيفة والأشخاص المشردين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الدوريات التي سُيِّرت ٨٥٣ ٦ دورية. وواصلت البعثة تسيير دوريات منتظمة خارج مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو. وعلى الرغم من سوء حالة الطرق خلال موسم الأمطار، اضطلعت البعثة بأنشطة توعية هامة للمناطق المتضررة من النزاع في كاجو كاجي وياي في ولاية وسط الاستوائية وماقوي في ولاية شرق الاستوائية وراجا وديم زبير في ولاية غرب بحر الغزال ومايندیت في ولاية الوحدة ومانيابول وبوشالا وجالي في ولاية جونقلي وكودوك وتونغا وأبوروك في ولاية أعالي النيل. ونظمت البعثة سلسلة من الدوريات الراكبة على طول طريق جوبا - نيمولي في ولاية وسط الاستوائية وذلك من أجل تحسين الحالة الأمنية على طول الطريق. وفي تموز/يوليه، عززت البعثة على وجه السرعة قاعدتها في توريت بولاية شرق الاستوائية في مواجهة تفاقم حالة انعدام الأمن.

٣٧ - ومن أجل التصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات النازحات في سياق النزاعات، عزّزت البعثة الدوريات المتكاملة والنشطة في المناطق التي تكون فيها النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر. وفي مواقع حماية المدنيين في بور وبانتيو، ذكّرت حملات التوعية النساء بأهمية التقيد بدوريات جمع الحطب لتجنب الاعتداءات الجنسية. ودعم فريق الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل وضع خطة عمل بشأن منع وقوع جرائم العنف الجنسي والتصدي لها. ونظمت البعثة أيضا اجتماعات في مواقع حماية المدنيين في جوبا بشأن منع وقوع العنف الجنسي بحضور ٤٠٠ مشارك مؤلفين من ٣٠٥ من النساء و ٩٥ من الرجال.

٣٨ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة توفر الحماية، واصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني من أجل تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمكافحة الإفلات من العقاب على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها جميع أطراف النزاع. وفي بور وملكال، نظمت البعثة سلسلة من حلقات العمل للاستماع إلى آراء ممثلي النساء والشباب بشأن الشروط الدنيا للعودة وإعادة الإدماج. واستجابة للاهتمام في العودة الذي أعرب عنه الأشخاص المشردون داخليا في ملوط، أجرت البعثة والشركاء في مجال العمل الإنساني مشاورات لاستكشاف الحلول

الممكنة. وفي واو، عملت البعثة مع السلطات المحلية على تعزيز بيئة حمائية خارج موقع الحماية من شأنها إتاحة عودة السكان الذين شُرّدوا إلى مناطقهم الأصلية.

٣٩ - وفي إطار الأيام العالمية المفتوحة من أجل المرأة والسلام والأمن، نظمت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، مؤتمرا وطنيا أجرت فيه ١٣٦ امرأة مداولات بشأن مجالات رئيسية مثل السلام والأمن ومشاركة المرأة في تسوية النزاعات. وواصلت البعثة أيضا استضافة حلقات عمل لتوعية أفراد المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ولفتت البعثة الانتباه إلى الصلة بين المهر والعنف القائم على نوع الجنس إضافة إلى توعية أعضاء رابطة الشباب التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن ولاية البعثة وعملها على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٤٠ - وعززت البعثة تواصلها الإعلامي عن طريق إنتاج محتوى متعدد الوسائط. وأضافت إذاعة مرايا ١٠ ساعات من البرامج الأسبوعية التي تركز على تعزيز الحوار ومبادرات السلام ومكافحة خطاب الكراهية.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق بشأنها

٤١ - ظلت بيئة حقوق الإنسان في جنوب السودان هشة، ويرجع ذلك أساسا إلى النزاع الدائر في مختلف أنحاء البلد. فقد استمر العنف المتصل بالنزاع، بما في ذلك ارتفاع مستوى العنف الجنسي، فضلا عن عمليات الإعدام بغير محاكمة والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة ونصب الكمائن على الطرق والعنف القبلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة مقتل ١١٠ مدنيين، من بينهم ٣٩ امرأة، وإصابة ٤٥ آخرين، على الرغم من أن العدد الفعلي للإصابات يفوق ذلك على الأرجح. كما أن قدرة البعثة على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومة والتحقق منها، بما في ذلك العنف الجنسي الذي ترتكبه الميليشيات والشباب المسلح وعناصر قوات الأمن، يعوقها إلى حد كبير استمرار انعدام الأمن والقيود المفروضة على التنقل إلى المواقع التي يُزعم وقوع الانتهاكات فيها وإمكانية الدخول إلى مؤسسات الدولة، بما فيها أماكن الاحتجاز.

٤٢ - واستمر ورود ادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أساسا من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي بعض الحالات ضد جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. فعلى سبيل المثال، من بين حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع الموثقة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه البالغ عددها ٢٦، نُسِبت ١١ حالة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الموالية للحكومة، و ٧ حالات إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المرتبطة به، بينما نُسِبت الحالات المتبقية إلى جناة لم يتسنَّ تحديد هويتهم. وفي واو، بولاية غرب بحر الغزال، تلقت البعثة معلومات تفيد بأن الشرطة، ولكي تتفادى احتجاز المشتبه بهم، تتوسط على نحو متزايد في القضايا الجنائية البسيطة، مما يؤدي إلى استبعاد إمكانية القيام بمراجعة قضائية. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أُعدم في جوبا شابان كان قد حُكِم عليهما بالإعدام ويُعتقَد أنهما كانا قاصرين وقت ارتكاب الجريمة، مما أثار مخاوف بشأن استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام في جنوب السودان، على الرغم من الوقف الاختياري المعلن عنه لتنفيذ عقوبة الإعدام. وظلت الظروف المادية في العديد من مراكز

الاحتجاز والسجون سيئة، وشاعت حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة في جميع أنحاء البلد.

٤٣ - وعقدت المحكمة الخاصة التي شكلتها المحكمة العسكرية جلسات استماع، بدأت في ٣٠ أيار/مايو، لمحاكمة ١٢ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان متهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم اغتصاب وقتل وإضرار بالممتلكات وسرقة، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ في مجمع فندق تيرين في جوبا. وفي ٩ آب/أغسطس، وافقت المحكمة الخاصة على طلب المدعي العام من أجل السماح للضحايا من غير الراغبين بالسفر إلى جنوب السودان أو غير القادرين على ذلك أن يقدموا إفاداتهم عن طريق التداول بالفيديو. كما سمحت المحكمة بعقد جلسات مغلقة للحيلولة دون الإفصاح عن هويات الشهود. غير أن الجهات المراقبة، بما فيها البعثة، يساورها القلق بشأن جوانب أخرى من جلسات الاستماع، وهي تقوم برصد سير الدعاوى من أجل تقييم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية، بما في ذلك حق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة وحق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة ومحاكمتهم وفق الأصول القانونية.

٤٤ - ولا تزال بيئة مليئة بالتحديات تواجه العاملين في مجال الإعلام في جنوب السودان. ففي ٧ حزيران/يونيه، كشفت هيئة الإعلام علنا أنها رفضت اعتماد ٢٠ صحفيا أجنبيا بسبب مزاعم إعدادهم تقارير غير مدعمة بأدلة مثبتة أو قيامهم بالتحريض على الكراهية. وفي ١٠ تموز/يوليه، اعتقلت أجهزة الأمن الوطنية مدير هيئة الإذاعة في جنوب السودان بسبب عدم توفيره تغطية حية لخطاب الرئيس كير بمناسبة الذكرى السنوية ليوم الاستقلال. وعُزِل من منصبه في وقت لاحق بعد أن أُطلِق سراحه يوم ١٩ تموز/يوليه. وفي ١٧ تموز/يوليه، حجبت هيئة الاتصالات الوطنية في جنوب السودان المواقع الإلكترونية لأربع وكالات إخبارية بسبب مزاعم نشرها رسائل تعتبرها الحكومة معادية. وأدان هذا القرار العديد من نشطاء المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية الوطنية والدولية.

٤٥ - واستمرت الأفعال التي تنطوي على خطاب كراهية تهدد باندلاع أعمال العنف والتحريض عليه. ففي ٢٨ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه، وجهت رابطة الشباب في المجتمع المحلي في بور رسائل إلى إحدى وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في بور، بولاية جونقلي، تحذر فيها سكان منطقة الاستوائية الكبرى العاملين في المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بضرورة مغادرة بور فورا أو تحمل تبعات عدم الانصياع لذلك. وردا على ذلك، في ٤ تموز/يوليه، وصفت وثيقة يُزعَم أنها نشرة صحفية صادرة عن الولايات المتحدة لمنطقة الاستوائية الكبرى في جمهورية جنوب السودان هذه التهديدات على أنها إعلان حرب ضد سكان منطقة الاستوائية الكبرى وحَضّت النازحين من جماعة بور دينكا على مغادرة منطقة الاستوائية الكبرى. وقد أسهمت الإدانات التي أطلقتها السلطات الوطنية ومجموعات المجتمع المدني في نزع فتيل التوترات. وفيما يتعلق بهذه الرسائل، أُلقي القبض على ١٦ شخصا وأطلق سراحهم فيما بعد. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة الإعلام مذكرة تدعو المنظمات الإعلامية إلى تجنب نشر البيانات التي تهدد هوية قبيلة أو جماعة ما وتهينها وتسخر منها وتشتمها وتستخدم عبارات ازدرائية تنطوي على إمكانية التحريض على العنف. ومن خلال التواصل المنتظم مع السلطات والمجتمع المدني والصحفيين، واصلت بعثة الأمم المتحدة تشجيع زيادة التفاهم بشأن القيود المسموح فرضها على حرية التعبير بحيث لا يُستخدم منع خطاب الكراهية كذريعة لردع النشاط السياسي وقمع الأصوات المعارضة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلِغ عن وقوع ١٠٣ من حوادث الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. ومن أصل هذه الحوادث، تم التحقق من ٦١ حادثة مسّت ٠١٥ ٣ طفلا (٣٨٢ ١ من الفتيان و ٩٣٣ من الفتيات و ٧٠٠ من الأطفال الذين لم يُحدَّد جنسهم). وشملت هذه الحالات حوادث قتل وتشويه وتجنيد الأطفال واستغلالهم وشنّ الهجمات على المدارس والمستشفيات. وحتى الآن، لا تزال ٤٥ مدرسة (٣٧ مدرسة تم التحقق منها و ٨ مدارس لم يتم التحقق منها) محتلة وتُستخدَم للأغراض العسكرية. وتواصل الأمم المتحدة الدعوة على مختلف المستويات كي تُخلي الجهات الفاعلة المسلحة هذه المدارس. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، ونتيجة لتواصل فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ مع فصيل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق في ولاية جونقلي، تحققت الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من تقارير تفيد بتجنيد واستغلال ٣١٣ من الفتيان المرتبطين بالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق قاي في بيبور، بولاية جونقلي. وفي إطار تعميم مراعاة حماية الطفل، أجرت البعثة ٣٦ دورة تدريبية بشأن حماية الطفل لما عدده ٣٧٤ ١ مشاركا (٨٣٣ من موظفي البعثة و ٤٢٥ من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان و ١١٦ من أفراد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان).

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٧ - تواصل البعثة توفيرَ الحماية العسكرية لإيصال الأغذية وتسيير المواكب والاضطلاع بأنشطة إنسانية أخرى. غير أنّ الدوريات التي تتوخى الوصول إلى المناطق التي أُبلِغ عن وقوع أعمال عنف وحالات تشرد وانتهاكات لحقوق الإنسان فيها، والتي كان العاملون في المجال الإنساني يقدِّمون الخدمات فيها، ظلّت تواجه عراقيلَ متكررة، مع أنَّ البعثة استمرّت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة عملها بالرغم من حواجز الطرق وغيرها من القيود.

٤٨ - ورداً على إطلاق نار كثيف على بعد حوالي ١٨ كيلومتراً من بلدة بونج يومي ٦ و ١١ تموز/يوليه، أوفِدت قوة رد سريع تابعة للبعثة، ونقلت ١٨ من موظفي المنظمات غير الحكومية إلى قاعدة البعثة. وفي ١١ تموز/يوليه أيضاً، نقلت البعثة ١٣ من العاملين في المجال الإنساني بسبب تبادلٍ لإطلاق النار بين مجموعة مسلَّحة وجنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من قاعدة العمليات المؤقتة للبعثة في لير. وفي بيبور، قامت البعثة بإجلاء ١٣ عضواً من أعضاء منظمة غير حكومية من مجمعهم عندما تعرّض لهجوم في ١٢ تموز/يوليه.

٤٩ - وأوفدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٣٣ فريقاً من أفرقة إزالة الألغام لمسح وتطهير الطرق ومهابط الطائرات ومواقع هبوط المروحيات، بغية تسهيل وصول القوات الأمنية والمساعدات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمّ مسح ٦١٢ ٣٤٥ ١ متراً مربعاً وإزالة الألغام منها؛ إضافةً إلى إزالة وتدمير ٣٧٧ ٥ خطراً آخر من أخطار المتفجرات و ٩٦٣ ٣٣ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وفي أبروك، في أعالي النيل، نفَّذت الدائرة حملاتٍ للتوعية بالأعمال المتعلقة بالألغام؛ وقامت بمسح أكثر من ٣٠ كيلومتراً من الطرق بغية تسهيل حركة البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية في إطار استجابتها للاحتياجات العاجلة للأشخاص المشرَّدين داخلياً.

دال – دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٠ – واصلت البعثة استضافةَ منتدياتٍ منتظمة للشركاء الدوليين ومجموعة ”أصدقاء جنوب السودان“، من أجل دعمِ عمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وتحقيقِ اتّساق في مواقف المجتمع الدولي قبل انعقاد الاجتماعات العامة للّجنة. واستمرّ ممثلي الخاص أيضاً بممارسة مساعيه الحميدة من أجل الدعوة إلى تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعاتٍ منتظمة مع الرئيس وقادة وطنيين آخرين في جوبا، وفي الميدان من خلال التواصل بانتظام مع القيادات المحلية وعلى مستوى الولايات.

٥١ – ودعمت البعثة عمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بتوفير الحماية العسكرية والمساعدة اللوجستية والإدارية لأفرقة الآلية المعنية بأعمال الرصد والتحقق خلال زياراتها الميدانية إلى المناطق الخطيرة. وقدّمت البعثة أيضاً دعماً لإنشاء مواقع جديدة للآلية المعنية بأعمال الرصد والتحقق في بونج ورينك، ممّا رفع عدد المواقع في جنوب السودان إلى ١٦ موقعاً. وتقوم البعثة أيضاً برصد التقدم المحرَز نحو إنشاء مواقع إيواء، بالمشاركة في الاجتماعات العادية للجنة العسكرية المشترَكة لوقف إطلاق النار؛ وفي ١٥ حزيران/يونيه، استكمَلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسحَ وتطهير موقع الإيواء الذي حدَّدته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في جوبا.

٥٢ – ودعماً لإنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة، واصلت البعثة العمل مع فريق الإدارة المشتركة المؤلّف من ضباط من دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي يقوده تابان دينق قاي، النائب الأول للرئيس. وفي ١٧ حزيران/يونيه، تخرَّج ٢٣٠ ١ من أصل المجنَّدين الجدد في الشرطة المتكاملة المشتركة، البالغ عددهم ٢٥٣ ١ مجدّداً والمعيَّنين بقرار وزاري، في حفل ترأّسه الرئيس كير. ومن بين الـ ٢٣٠ ١ مجنّداً الذين تخرّجوا، أنهى ٩١٧ مجنّداً بنجاح التدريبَ المدعوم من شرطة الأمم المتحدة؛ وحالياً، يتبع ٣٣٦ مجنداً تدريباً تعويضياً.

٥٣ – وفي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه، في جوبا، بعد مرور سنتين تقريبا على صدور التكليف بإنشاء المحكمة المختلطة، عقد وفدٌ من مفوضية الاتحاد الأفريقي أولَ اجتماع مع الحكومة بشأن إنشائها. وشارك وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة في الاجتماع، بناءً على دعوة من المستشار القانوني بالنيابة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. واتّفق وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة على خارطة طريق مشتركة لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وعُقد اجتماع للمتابعة في الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس في أديس أبابا، تناقَش خلاله ممثلو الحكومة ومكتب المستشار القانوني التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي واتَّفقوا، من الناحية التقنية، بشأن مضمون الصكوك القانونية المتعلقة بتأسيس المحكمة المختلطة. وقدّم مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة المساعدةَ التقنية أثناء الاجتماع. وستقدَّم الصكوك القانونية الآن لاستعراضها والموافقة عليها داخلياً، داخل كلّ من الحكومة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

سادساً – ملاك موظفي البعثة وحالة نشرهم

٥٤ – حتى ٢٩ آب/أغسطس، كان قوام الموظفين المدنيين في البعثة قد بلغ ٦٢١ ٢ موظفاً، يتألفون من ٨٦١ موظفاً دولياً (منهم ٢٢٣ موظفة يمثلْن نسبة ٢٦ في المائة)، و ٣٧٢ ١ موظفاً وطنياً (منهم

١٩٣ موظّفة يمثّلن نسبة ١٤ في المائة)، و ٣٨٨ من متطوعي الأمم المتحدة (منهم ١٢١ متطوعةً يمثلن نسبة ٣١ في المائة).

٥٥ - وحتى ٢٩ آب/أغسطس، كان قوام الشرطة يتألف من ٦٧٢ ١ شرطياً من أصل القوام المأذون به البالغ ١٠١ ٢ شرطي، من بينهم ٦١٤ شرطياً مقدَّمين من حكومات (من بينهم ١٠٧ شرطيات يمثّلن نسبة ١٧ في المائة)، و ٩٨٦ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة (من بينهم ١٢٧ شرطيةً يمثّلن نسبة ١٣ في المائة)، و ٧٢ موظفاً لشؤون السجون (من بينهم ٢٠ شرطيةً يُمثّلن نسبة ٢٨ في المائة). وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، من المتوقَّع وصولُ وحدة الشرطة الغانيَّة المشكَّلة المؤلفة من ١٧٠ فردا إلى واو ونشرُ وحدة الشرطة المشكَّلة الرواندية، والمؤلّفة من إناثٍ فحسب، في جوبا.

٥٦ - وكان قوام قوّات البعثة يتألف من ٨١٧ ١٢ فرداً عسكرياً، من بينهم ١٨٦ من ضباط الاتصال العسكريين (من بينهم ٨ ضابطات يمثّلن نسبة ٤ في المائة)، و ٣٧٨ من ضباط الأركان العسكريين (من بينهم ٢٨ ضابطةً يمثّلن نسبة ٧ في المائة) و ٢٥٣ ١٢ من أفراد الوحدات العسكرية (من بينهم ٤١١ ضابطةً يُمثّلن نسبة ٣ في المائة). واستكملت الوحدةُ المؤلَّفة من ٣٧٨ من المهندسين العسكريين والموظفين الطبيين الموفَدين من المملكة المتحدة انتشارَها في شهر حزيران/يونيه. وعقب وصول فريق متقدِّم يتألّف من ٢٥٥ فرداً من كتيبة المشاة البنغلاديشية القادِمة إلى واو في أواخر شباط/فبراير، أصبحت البعثة تضمّ الآن جزءاً رئيسياً من الكتيبة البنغلاديشية قوامه ٥٩٥ فرداً. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، يُتوقع نشر وحدة غانيّة تتألف من ٢٠٠ فرد في أويل.

٥٧ - وواصلت قوة الحماية الإقليمية انتشارَها في جنوب السودان، وستُكمِل انتشارها تدريجياً خلال الأشهر المقبلة. وأصبحت سرية مهندسي الإنشاءات البنغلاديشية والسرية العالية التأهب النيبالية الآن في منطقة البعثة، ووصلت سرية متقدمة من الكتيبة الرواندية في ٥ آب/أغسطس. وفي الوقت الذي يحرز فيه التخطيطُ للنشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية تقدّماً مطّرداً، لا يزال يتعين البتّ في مسائل وقرارات حاسمة، بما في ذلك استمرار الحكومة في مقاومة الدور الذي كُلِّفت به القوة والمتمثل في دعم حماية مطار جوبا الدولي.

٥٨ - وكثّفت البعثة الجهودَ الرامية إلى التوعية بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وإلى تنفيذ سياسة الأمين العام المتمثِّلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك النهج الجديد الذي بيّنه في تقريره الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٧ (A/71/818). واستمرت البعثة في تنفيذ النهج الثلاثي الجوانب القائم على الوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية، وسعت إلى تعزيز جهودها في مجال الإنفاذ، عن طريق مجموعة موسَّعة من جهات الاتصال المعنية بالسلوك والانضباط. وأبرمت البعثة أيضاً شراكةً مع فريق الأمم المتحدة القُطري لإصلاح فرقة عمل الأمم المتحدة المشترَكة بين الوكالات والمعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

سابعاً – الانتهاكات المخلّة باتفاق مركز القوات، والقانون الدولي الإنساني، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت البعثة ٤٣ انتهاكاً لاتفاق مركز القوات، أخلّت الحكومة في سبعة انتهاكات منها على الأقل بالتزامها بضمان سلامة وأمن موظفي البعثة وممتلكاتها. وممّا بعث على القلق بوجه خاص ما يلي: انفجار قنبلة صاروخية فوق قاعدة البعثة في بور، وقد أُطلِقت من موقع تسيطر عليه الحكومة؛ وحادثة صوّب فيها جنودٌ من الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلحتَهم باتجاه قوات البعثة داخل المنطقة الخالية من الأسلحة وخارج مواقع الحماية التابعة للبعثة في جوبا، وتقدَّموا باتجاه هذه القوات؛ وإطلاق رصاصٍ بالقرب من قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في لير، في مناسبتَيْن؛ وإطلاق نار من رشاش ثقيل من قِبل أحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالقرب من مجمع البعثة في تومبينغ بجوبا؛ وحادث صوّب فيه أحد ضباط دوائر الأمن القومي مسدَّساً باتّجاه أحد أعضاء البعثة في بور.

٦٠ – وتضمّنت الانتهاكات الأخرى التي سجّلتها البعثة: ١٤ حادثة فُرِضت فيها قيود على التنقّل أثّرت على عمليات البعثة؛ حادثة أُخِلّ فيها بحُرمة أماكن عمل البعثة؛ حالتين من حالات التّدخل في تنفيذ ولاية البعثة؛ و ١٠ حالات اعتقال واحتجاز لأفراد في البعثة، أُطلق سراح سبعة منهم بعد فترات احتجاز تراوحت بين يومٍ واحد وأسبوع واحد. ولا يزال موظّفٌ اعتُقِل في ٢٣ آب/أغسطس محتجزاً في جوبا. وفي عام ٢٠١٤، ألقي القبض على موظفَيْن آخرَيْن، ولم تُوجَّه إطلاقاً أي تهمةٍ إليهما، وما زالت البعثة تُمنَع من الوصول إليهما منذ عام ٢٠١٥. وسُجِّلت أيضاً أربع حوادث انطوت على انتهاكات للالتزام بتيسير دخول موظفي شؤون الهجرة إلى جنوب السودان وخروجهم منه في مطار جوبا الدولي.

٦١ – وتعرّض عدد متزايد من أعضاء البعثة والمتعاقدين الدوليين معها للمضايقة، و/أو التهديد بالترحيل، و/أو طُلب منهم دفع رسوم تأشيرات الدخول. علاوةً على ذلك، واصلت الحكومة فرضَها على موظفي البعثة والمتعاقدين الدوليين إجراءاتٍ للهجرة خاصة بهم، وذلك خلافاً لما تم الاتفاق عليه بموجب اتفاق مركز القوات. ونتيجةً لذلك، واجهت عمليات الطيران التابعة للبعثة حالات تعطيل وتأخير كبير، كما تراكم عدد الموظفين الذين تأخّر دخولهم إلى البلد بفعل طول مدّة الانتظار للحصول على تصريح بذلك.

٦٢ – وسُجّلَت أربع حوادث شارك فيها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وشملت ثلاثٌ من هذه الحوادث انتهاكاتٍ لحرية التنقّل، في حين تعلَّقت حادثة واحدة بالإخلال بحُرمة مباني البعثة. ولا تزال البعثة تقوم بإبلاغ الحكومة بالانتهاكات، بواسطة مذكرات شفوية تقدّمها لها، وأثناء الاجتماعات المعقودة مع المسؤولين المعنيين. ويجري أيضاً إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

٦٣ – وتستمرّ البعثة في تنفيذ مجموعة من تدابير إدارة المخاطر الأمنية الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، والتي اعتمدها فريق إدارة الأمن عقب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦. ويتواصل استعراض وتقييم الحالة الأمنية، كما تستمرّ حالة التأهب، وذلك لمعالجة الحالة الأمنية السائدة في الوقت الحقيقي والمناسب.

٦٤ - وعلى الرغم من الموافقة المعلَنة من جانب الحكومة على نشر قوة الحماية الإقليمية، لا تزال السلطات ترفض أي أنشطة متصلة بحماية مطار جوبا، مؤكّدة بأنّ هذه الأنشطة هي انتهاك للسيادة الوطنية. ودَفَع وصول السرية المتقدّمة الرواندية التابعة لقوة الحماية الإقليمية في أواخر آب/أغسطس إلى قاعدة تومبينغ المجاورة للمطار الحكومةَ إلى تجميد جميع العمليات الجوية للبعثة في البلد لمدة ثلاثة أيام. وقد حُلَّت هذه المسألة بعد تدخُّل ممثلي الخاص والقيام، بعد ذلك، بنقل السريّة إلى قاعدة البعثة في مبنى الأمم المتحدة في ضواحي جوبا. ومع ذلك، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢٨ آب/أغسطس بمنع سرية من حفظة السلام النيباليين كانت تجري دوريةً من واو إلى جوبا من دخول قاعدة تومبينغ. وتواصل قيادةُ البعثة العملَ مع الحكومة وأجهزة الأمن الوطنية والهياكل العسكرية الهرمية للتصدي لهذه العقبات وتوضيحِ ولاية قوة الحماية الإقليمية.

ثامناً - الجوانب المالية

٦٥ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٨/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغاً قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٧١ ١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦٦ - وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقرَّرة غير المسدَّدة للحساب الخاص للبعثة ٦٠٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤ ١٨٨,٩ مليون دولار.

٦٧ - وجرى سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بينما جرى سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ بشكل جزئي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعاً - ملاحظات وتوصيات

٦٨ - على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لم تحرز الأطراف سوى تقدما محدودا للغاية في مجال وقف الأعمال العدائية والعودة إلى مسار الحوار وتنفيذ اتفاق السلام. وعلى النحو المبين في هذا التقرير، استمرت الأعمال العدائية في الميدان بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لرياك مشار وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى. ومما يثير القلق بشكل خاص الأعمال العدائية الكبيرة التي وقعت في منطقة أعالي النيل، حيث نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجمات عسكرية رئيسية ضد معاقل للمعارضة تتسم بأهمية استراتيجية ورمزية. كما استمر النزاع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة المختلفة في ولاية جونقلي والمنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى. وترتب على استمرار هذا المستوى من النزاعات في موسم الأمطار الذي عادة ما يكون أكثر هدوءا، عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة للمدنيين في المناطق المتضررة وأدى إلى تعطيل العمليات الإنسانية المنقذة للحياة. كما اتسم المناخ بانتهاكات مريعة لحقوق الإنسان، لا تزال مستمرة بلا هوادة.

٦٩ - وفي ضوء استمرار القتال في أجزاء مختلفة من البلد، أحث الأطراف على الوفاء بالتزامها بوقف الأعمال العدائية فورا وأحث الحكومة على إعادة الحريات السياسية اللازمة لتحقيق السلام. وأدعو الحكومة إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء جميع آليات العدالة الانتقالية بموجب اتفاق السلام، وفي هذا الصدد، يسرّني استعداد الحكومة للعمل مع الاتحاد الأفريقي على إنشاء المحكمة.

٧٠ - ورغم أنني أشعر بالتفاؤل إزاء زيادة مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنشيط اتفاق السلام، لا تزال هناك تساؤلات بشأن مدى التزام الحكومة وبشأن النطاق الدقيق لمبادرة التنشيط. وشددت الهيئة الحكومية الدولية والمسؤولون الحكوميون على أن مبادرة التنشيط وُضعت لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام وليست محفلا لإعادة التفاوض. ويبدو أن زعماء المعارضة منقسمون بشأن المبادرة، حيث يدعو البعض إلى تنقيح اتفاق السلام بحيث يعكس تطور وتوسع النزاع الدائر منذ التوقيع على الاتفاق، في حين تطلب جهات أخرى وضع عملية جديدة تُنفذ كليا خارج إشراف الهيئة الحكومية الدولية.

٧١ - وبموازاة ذلك، وصفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمشاركون في محادثات إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان التي جرت في أوغندا بتيسير من الرئيس موسيفيني لتجديد التزام مختلف فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان بتنفيذ اتفاق أروشا تلك المحادثات بأنها مكمّلة لمبادرة التنشيط التي تضطلع بها الهيئة. وفي الوقت نفسه، تتشاور السلطات في حكومة كينيا مع زعماء المعارضة من أجل وضع مبادرة مصالحة منفصلة. ويتوقف نجاح هذه المبادرات المختلفة على قدرتها على استعادة الشمولية في تنفيذ اتفاق السلام وعناصره الأساسية ضمن إطار زمني ذي مصداقية، وسيكون التنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين أساسيا لضمان فعاليتها.

٧٢ - وعلى الرغم من أن اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الوطني قد بذلت جهودا نحو إجراء عملية حوار أوسع تمثيلا وأكثر استنادا إلى المشاركة، يواصل قادة المعارضة الرئيسيون الإعراب عن تشكيكهم بمصداقية العملية وشموليتها. ورحب رياك مشار والجنرال توماس سيريلو سواكاوف من جبهة/جيش الخلاص الوطني، في بيانات عامة أدليا بها استجابة للطلبات الواردة من اللجنة التوجيهية لقيادة الاجتماعات، بعملية الحوار الوطني من حيث المبدأ، لكنهما ذكرا أن البيئة الحالية لا تفضي إلى إجراء حوار حقيقي وقائم على المشاركة، وأنه يتعين أولا إطلاق عملية سلام يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وذلك من أجل إنهاء أعمال العنف الجارية. وإنني أرحب بالإعلان الصادر في ١٠ آب/أغسطس بشأن إطلاق سراح ٣٠ من المعتقلين السياسيين، وأدعو الحكومة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان الإفراج عن باقي المحتجزين وضمان تهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار وطني ذي مصداقية. ويشمل هذا كفالة حرية التعبير ووسائط الإعلام. وإنني أدين بشدة استمرار مضايقة الصحفيين بل وقتلهم فيما يشكل أعمالا شنيعة لا مكان لها في مجتمع ديمقراطي.

٧٣ - وإنني أثني على الجهود التي تبذلها البعثة في المشاورات المكثفة التي اضطلعت بها على الصعيدين دون الوطني والوطني، حيث تمثل النساء طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الأهلية والدينية والبرلمانات الوطنية ودون الوطنية والجماعات النسائية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة. وأدعو البعثة إلى مواصلة هذا الحوار، وأحث جميع الشركاء على كفالة أن تظل النساء والشباب والمسنين جزءا من عملية السلام والعملية السياسية في جنوب السودان.

٧٤ - ولا بد أن أكرر الدعوات التي وجهتُها إلى الحكومة للالتزام بتعهداتها بإزالة العراقيل أمام البعثة والعمليات الإنسانية، بما في ذلك موافقتها على النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية. وفي حين يسرّني أن أرى أن المشاكل التي طرأت مؤخرا بشأن وصول السرية المتقدمة الرواندية قد عولجت بسرعة، لا يزال يساورني القلق من أن بعض أعضاء الحكومة لا يزالون يشكّكون علنا بنية القوة، وأن حالات سوء الفهم هذه لا تزال تولّد عراقيل كبيرة. فهذه الأعمال، إلى جانب استمرار القيود المفروضة على التنقل وغير ذلك من الانتهاكات لاتفاق مركز القوات، وكذلك الارتفاع المريع في عدد حوادث مضايقات العاملين في المجال الإنساني، تقوض قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الوفاء بما أنيط بهما من ولايات. وأدعو الحكومة إلى العمل مع الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني بروح من الشراكة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحسين حياة شعب جنوب السودان.

٧٥ - وأود أن أعرب عن خالص تقديري للالتزام الثابت الذي أبداه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون التابعون للبعثة الذين يواصلون، تحت قيادة ممثلي الخاص، دافيد شيرر، العمل بشجاعة لحماية مئات الآلاف من المدنيين وحماية حقوق الإنسان وتيسير عمل الوكالات الإنسانية وتشجيع عملية سياسية شاملة للجميع. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بتوفير ما تحتاج إليه البعثة بشدة من أفراد نظاميين وأصول. وأثني كذلك على أفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على ما أبدوه من شجاعة كبيرة وقدموه من تضحيات لتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية للسكان، في ظل ظروف ما فتئت تتفاقم قسوتها وصعوبتها. وأشكر مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما قدمه من دعم إلى عملية السلام على الصعيد الإقليمي، وأثني على الالتزام الثابت من جانب رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس ألفا عمر كوناري، بمعالجة محنة السكان المدنيين في جنوب السودان بالشراكة مع الأمم المتحدة.

UNMISS
September 2017
RPF (Juba)
BANGLADESH
NEPAL
RWANDA
SUDAN
SOUTH SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Juba
Bentiu
Malakal
Renk
Wau
Aweil
Kuacjok
Rumbek
Bor
Torit
Yei
Yambio
Kajo Keji
Lofusa
Pibor
Nasser
Bunji
Melut
Paloich
Umm Barbit
Ed Damazin
Abyei
Pariang
Mayom
Leer
Adok
Akot
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Terakeka
Bunduqiya
Kapoeta
Lowelli
Towot
Ukwaa
Akobo
Kigille
Abwong
Kan
Boing
Raga
Deim Zubeir
Wakela
Tonj
Bo River Post
Rafili
Yirol
Jur
Lol
Congo
Sobat
Pibor
Kenamuke Swamp
Kobowen Swamp
Lotuppi Swamp
L. Turkana (L. Rudolf)
Albert Nile
Administrative boundary
UNITY
WARRAP
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
UPPER NILE
JONGLEI
0 100 200 km
0 100 mi
Map No. 4456 Rev. 29 UNITED NATIONS
September 2017
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)